

البحرين: قلق من إطلاق المزيد من عقوبات الإعدام في ظل استمرار تجاهل مزاعم تعذيب المعتقلين



يتابع مركز البحرين لحقوق الإنسان بقلق متزايد استمرار الحكومة في البحرين بإصدار أحكام قاسية تصل للإعدام ضد مواطنين بحرينيين معتقلين على خلفية الوضع السياسي والحقوق المتدهور منذ فبراير 2011. فقد أصدرت المحاكم البحرينية منذ ذلك الحين 32 حكماً بالإعدام ضد 32 معتقل تم اعتقالهم على خلفية قضايا سياسية وقد أفاد معظمهم بتعرضهم للتعذيب الجسدي والنفسي لإجبارهم على الاعتراف بالتهمة المنسوبة لهم. وقد تم بالفعل إعدام 3 من المحكومين في يناير 2017 رمياً بالرصاص بعد اتهامهم بقتل شرطي.

ويعرض على المحكمة غدًا الخميس الموافق لـ 29 نوفمبر 2018 المعتقل زهير إبراهيم جاسم (38 عام) وتخشي عائلته والمتابعين للشأن الحقوقي في البحرين من أن يتم الحكم عليه بعقوبة الإعدام وهي أقصى عقوبة تم تنفيذها في قضايا مماثلة. حيث يواجه زهير تهماً بالإنضمام لخلية إرهابية تقوم بعمليات في البحرين ضد أفراد الشرطة، والتدريب على استخدام الأسلحة وتنفيذ عمليات ضد أفراد الشرطة وقتل شرطي في تفجير استهدف حافلة شرطة بتاريخ 27 أكتوبر.

وفي التفاصيل أفادت عائلة زهير إلى مركز البحرين لحقوق الإنسان، بأن قوات مدنية مقنعة اقتحمت منزلهم في منطقة سترة بتاريخ 2 نوفمبر 2017 وقامت باعتقال زهير تعسفياً بعدما قامت بتفتيش المسكن ومصادرة متعلقات زهير الشخصية دون إعطاء العائلة أي معلومات أو توضيحات لأسباب الاعتقال أو التفتيش كما لم تبرز القوات أي مذكرة قبض أو إذن قضائي بالدخول إلى المسكن وتفتيشه.

كما قالت حنان علي (35 عام) وهي زوجة زهير بأنها تعرضت للضرب من قبل قوات مدنية مقنعة قامت بأقتحام مسكنهم بعد اعتقال زوجها وقامت بكلمها وصفعها بالقوة وشد رقبتها مما سبب لها الآم في الرقبة وتهديدها بالاعتصاب ووضع سلاح في رأسها أثناء التحقيق معها في غرفة منعزلة في المسكن وذلك لإعطاءهم معلومات حول زوجها زهير، قبل أن يتم استدعاء عائلة زهير إلى مبنى التحقيقات الجنائية وأخذ بصماتهم.

وقضى زهير في مبنى التحقيقات الجنائية ما يقارب 55 يومًا قبل نقله إلى سجن الحوض الجاف للتوقيف بعدما أمرت النيابة العامة الخاصة بقضايا الإرهاب بتوقيفه لمدة 6 أشهر. وقد أفاد زهير إلى عائلته بتعرضه للتعذيب الشديد من قبل المحققين الذين حققوا معه وذلك عبر تعريته من ملابسه بالكامل والتعليق من اليدين والرجلين للأعلى والصعق بالكهرباء في الأماكن الحساسة من الجسم والتحرش الجنسي واللكم والصفع على الوجه والركل على الرجلين كما قام المحققين بتهديده أنهم سيقومون بقتل عائلته إذا لم يعترف



بالتهم المنسوبة له. وعليه قام زهير بالتوقيع على أوراق واعترافات بالتهم المذكورة أعلاه حسبما أعلنت وزارة الداخلية البحرينية¹ والتي قامت بالتشهير به مع متهمين آخرين على تلفزيون البحرين الرسمي بتاريخ 15 نوفمبر 2017 وذلك بعد اعتقاله بـ13 يوم.

وفي 20 فبراير 2018 أمرت النيابة العامة بتحويل القضية إلى المحكمة الجنائية الكبرى وتقول عائلة زهير بأنه تحدث للقاضي عن التعذيب الذي تعرض له غير أن القاضي لم يأبه بما قاله، كما قامت عائلته بتقديم شكوى عن تعذيبه لدى وحدة التحقيق الخاصة التابعة للنيابة العامة ولكنها لم تتلقَ منهم رداً حتى الآن.

"إبراهيم سرحان"، المستشار القانوني بمركز البحرين لحقوق الإنسان يقول: إن أحكام الإعدام تصدر من محاكمات لا تتوفر فيها ضمانات المحاكمة العادلة وبالرغم من أن هناك مزاعم بتعرض الضحايا للتعذيب وتقديم ذلك أمام القضاة إلا أنه لا يسمع لشكواهم بالطرق القانونية، مما يجعل هذه الأحكام مجانية للعدالة". ويرى مركز البحرين لحقوق الإنسان أن استمرار السلطة في البحرين باستخدام هذه العقوبة المغلظة هو ضربٌ للاتفاقيات والمعاهدات الدولية بعرض الحائط، لا سيما المادة (3) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تنص على أنه "لكلِّ فرد الحقُّ في الحياة والحريّة وفي الأمان على شخصه".

وبناءً على كل ما ذكر، فإن مركز البحرين لحقوق الإنسان يطالب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجميع الحلفاء المقربين والمؤسسات الدولية للضغط على حكومة البحرين من أجل:

¹ <https://www.policemc.gov.bh/news/ministry/77185>

- الإفراج عن المواطن زهير جاسم وإيقاف محاكمته وإسقاط جميع الاعترافات التي انتزعت منه تحت التعذيب.
- الكف عن استخدام عقوبة الإعدام
- إلغاء أحكام الإعدام الصادرة سابقاً و التحقيق في مزاعم تعذيب المتهمين
- محاسبة عناصر الأجهزة الأمنية الذي يثبت تورطهم في ارتكاب أعمال تعذيب مهما علت مناصبهم